

Distr.  
GENERAL

A/47/848  
31 December 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون  
البند ١٩ من جدول الأعمال

قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة  
الى الأمين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه "الإعلان الموجه من المجلس الوطني التشيكي الى جميع البرلمانات والدول  
في العالم" (المرفق الأول) و "الإعلان الموجه من المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية الى البرلمانات  
والشعوب في العالم" (المرفق الثاني) .

وأرجو مع بالغ الامتنان أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق  
الجمعية العامة في اطار البند ١٩ من جدول الأعمال .

توقيع ادوارد كوكان

السفير

الممثل الدائم للجمهورية  
الاتحادية التشيكية والسلوفاكية  
لدى الأمم المتحدة

## المرفق الأول

### الإعلان الموجه من المجلس الوطني التشيكي إلى جميع البرلمانات والدول في العالم

إن المجلس الوطني التشيكي ،

بصفته المجلس التشريعي المنتخب انتخاباً حراً للجمهورية التشيكية ، واذ يضع في اعتباره تقاليد الدولة التشيكية الصامدة منذ ألف عام ، قد قرر ما يلي :

تصبح الجمهورية التشيكية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وفقاً لقانونها الدستوري وفي الإطار الدستوري الوارد في الوثيقة المتعلقة بحل الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية التي اعتمدها برلمان الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية والدولة الخليفة بعد حل الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، دولة مستقلة وذات سيادة .

وطبقاً لما تتبعه جميع الدول الديمقراطية في العالم بأسره ، ستتعهد الجمهورية التشيكية في سياستها الداخلية والخارجية بمبادئ الاحترام غير المشوب بأي تحفظ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والديمقراطية التعددية ، وقيام الدولة على أساس من القانون ، أي المبادئ التي تهيئ الأساس اللازم للحرية والعدالة والسلم .

وتعلن الجمهورية التشيكية رغبتها في أن تصبح عضواً في مجلس أوروبا في أقرب وقت ممكن وأن تصبح طرفاً متعاقداً في الاتفاق الأوروبي المتعلق بحقوق الإنسان . وستحترم الجمهورية التشيكية القوانين والالتزامات المتعلقة بالأقليات الوطنية وفقاً لما تقضي به المعايير الدولية .

وستتقضي الجمهورية التشيكية في علاقاتها الدولية بمبادئ القانون الدولي وكذلك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والوثائق التالية لها . والجمهورية التشيكية ، بصفتها إحدى الدولتين الخليفيتين القانونيتين لإحدى الدول الأعضاء المؤسسة والأصلية في الأمم المتحدة ، تعيد تأكيد تصميمها على التقيد بمبادئ هذه المنظمة وتعتزم أن تواصل في إطار هذه المبادئ الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن ، وحل جميع المنازعات والمشاكل الحضارية الدولية القائمة بالوسائل السلمية .

وستساعد الجمهورية التشيكية في تنمية التعاون في أوروبا بهدف إيجاد نظام أمني فعال . وستفي الجمهورية التشيكية على أتم وجه بالالتزامات المتعلقة بتخفيض قواتها المسلحة وتسليحها إلى مستوى الدفاع الكافي وستساند التدابير المتعلقة بتعزيز الثقة والاستقرار على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي .

وستهيئ الجمهورية التشيكية جميع الظروف السياسية والاقتصادية والتعاقدية والتشريعية اللازمة للارتباط تدريجيا بالمنظمات الأوروبية الرئيسية السياسية والاقتصادية وغيرها وللعضوية فيها مستقبلا . وتصدق الجمهورية التشيكية على جميع الالتزامات المتفق عليها مع الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في اطار الاتفاق الأوروبي المتعلق بالارتباط كما تؤكد رغبتها في تحويل تلك الالتزامات على وجه السرعة الى الجمهورية التشيكية .

وستسعى الجمهورية التشيكية جاهدة الى تعميق مشاركتها في الاقتصاد العالمي ومواصلة الخلافة في العضوية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير .

وتعترف الجمهورية التشيكية ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ووفقا لمبادئ القانون الدولي وفي اطاره ، بالأحكام والالتزامات المنصوص عليها في جميع المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية التي كانت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية طرفا فيها في ذلك التاريخ .

وتعلن الجمهورية التشيكية استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الأخرى ولتطوير العلاقات المتبادلة على أساس مبادئ المساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي ، وحرمة الحدود .

وستتحمل الجمهورية التشيكية حصتها من الالتزامات المالية للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تجاه الدول الثالثة والمنظمات الدولية وفقا للوثيقة الدستورية ذات الصلة والاتفاق المبرم بين الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية بشأن قسمة ممتلكات الاتحاد .

وستولي الجمهورية التشيكية اهتماما خاصا للعلاقات مع الجمهورية السلوفاكية . وستكفل الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بين الجمهوريتين التنسيق والتعاون في العلاقات الثنائية على مستوى يساهم في توثيق الروابط المتبادلة بين الدولتين وفي تحقيق صالح مواطنيهما .

وقد التزمت الجمهورية التشيكية في الدستور ، بموجب أصوات نواب هيئتها بأن تنمي نفسها بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجماعة الأوروبية ومن ديمقراطيات العالم . وهي تعتبر أن هذا الالتزام هو الهدف الشامل لسياستها الداخلية والدولية .

## المرفق الثاني

### الاعلان الموجه من المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية الى البرلمانات والشعوب في العالم

ستصبح الجمهورية السلوفاكية - المستقلة ذات السيادة - إحدى الدولتين الخليفتين للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

وإن الجمهورية السلوفاكية ، بوصفها عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي بجميع دوله ستقيم سياستها الداخلية والخارجية على القيم ذاتها التي تتقيد بها الدول الديمقراطية الأخرى . وتشمل هذه القيم الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، ومبدأي الديمقراطية التعددية وسيادة القانون اللذين هما عماد الحرية والعدالة والسلام .

وستكون العلاقات الدولية للجمهورية السلوفاكية محكومة بمبادئ القانون الدولي والأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة ، والوثائق الأخرى لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وإن الجمهورية السلوفاكية ، بصفتها إحدى الدولتين الخليفتين القانونيتين لإحدى الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة ، لتعرب عن عزمها واستعدادها لأن تصبح عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة الدولية . وتحمل الجمهورية السلوفاكية جميع الالتزامات التي كانت تتحملها الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وهي تعرب عن تصميمها على أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة وفي الوكالات التابعة لها وأن تسهم في تحقيق أهدافها المؤدية الى إشاعة السلم والأمن .

وستسهم الجمهورية السلوفاكية في تعزيز التعاون داخل أوروبا من أجل إقامة نظام أمني أوروبي فعال ، وفي تحقيق التكامل الأوروبي .

وترغب الجمهورية السلوفاكية في الانضمام الى مجلس أوروبا ، وستكون بذلك إحدى الدولتين الخليفتين للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وفي جميع التعديلات التعاقدية التي تمنح الأفراد الحق في تقديم الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان الى اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .

وستحترم الجمهورية السلوفاكية الالتزام بعدم انتشار الأسلحة النووية ، وتخفيض القوات المسلحة والتسلح الى المستوى اللازم للدفاع عن نفسها . وستسهم أيضا في عملية بناء الثقة وتحقيق الاستقرار على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي .

وستحترم الجمهورية السلوفاكية الحقوق والالتزامات المتعلقة بالأقليات الوطنية والجنات الإثنية وفقا للمعايير القانونية الدولية التي اعتمدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وستهيئ الجمهورية السلوفاكية الظروف السياسية والاقتصادية والتعاقدية والتشريعية اللازمة لتحقيق مشاركتها التدريجية وعضويتها في المؤسسات الأوروبية الرئيسية الاقتصادية والسياسية والدفاعية . وتحمل الجمهورية التزامات الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية المحددة في اتفاق الارتباط الأوروبي وتعرب عن رغبتها في تحويل الاتفاق الى الجمهورية السلوفاكية .

وستسعى الجمهورية السلوفاكية الى الاندماج وزيادة التعاون في مجالي التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ، وإلى الحصول على العضوية في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات" ) ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير .

وستتحمل الجمهورية السلوفاكية ، وفقا للوثيقة الدستورية والاتفاق المتعلق بقسمة الممتلكات بين الجمهوريتين اللتين كانتا تؤلفان الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية السابقة ، حصتها من الالتزامات المالية تجاه الأطراف الثالثة والمنظمات الدولية . وستحل المسائل المتصلة بالخلافة القانونية عن طريق الاتفاق مع الجمهورية التشيكية .

وإن الجمهورية السلوفاكية لعلى استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الأخرى طبقا لمبادئ السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحرمة حدود الدول .

وستولي الجمهورية السلوفاكية اهتماما خاصا لعلاقاتها مع الجمهورية التشيكية . وستسعى الى تحقيق التعاون والتنسيق في العلاقات المتبادلة التي تكفل تحقيق المصالح المشتركة .

وإن المجلس الوطني للجمهورية السلوفاكية ليتوجه الى برلمانات وشعوب العالم بأمل أن تساند اندماج الجمهورية السلوفاكية بصفتها شريكا متكافئا في المجتمع الدولي تمكينا لها من إنجاز الأهداف والمقاصد المبينة في هذا الاعلان .

-----